ألمانيا بين وحدتها والوحدة الأوروبية

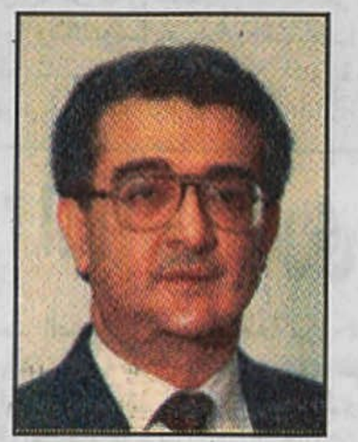

د. نادر رياض

يأتى احتفال المانيا بمرور اربعة عشر عاما على اعادة توحيدها، بضعة ايام قبل افتتاح معرض فرانكفورت الدولى للكتاب والذى دعى فيه العالم العربى ليكون ضيف الشرف. واهتمام المانيا بالعالم العربى ليس بالشىء الجديد ولعل مصر هى التى تأتى على رأس القائمة لهذا التعاون وسأحاول ان اعطى هنا نماذج لبعض نواحى التعاون المثمر بين المانيا ومصر.

كانت العلاقات بين مصر والمانيا ذات طابع خاص وبالذات منذ بدأت الصداقة القوية بين الرئيس أنور السادات والمستشار الألمانى هلموت شميث واذا نظرنا حولنا لوجدنا مؤسسات المانية عديدة لها نشاطات فى مجالات مختلفة، هناك المؤسسات الأربعة المختلفة وقد تم منذ بضعة أيام توقيع برنامج اعلامى بين المؤسسة فريدريش ناومان واتحاد الاذاعة والتليفزيون، وهناك المشروع الكبير للتوعية الديمقراطية الذى بدأته مؤسسة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات منذ عام ١٩٧٨ والذى ينعكس فى مراكز النيل المعروفة.

وفى إطار التعليم هناك المدارس الألمانية التى تعد من اول مراكز التعليم الاجنبى فى مصر، وقد تتوج هذا التعاون التعليمى فى إنشاء الجامعة الألمانية. والنشاط الثقافى بمعهد جوته أصبح من التقاليد الثقافية فى مصر، سواء فى تعليم اللغة الألمانية او فى عروض الافلام أو فى المناقشات الأدبية التى شارك فى إحداها الكاتب المعروف جونتر جراس.

وهناك معهد الآثار الألمانية وحفرياته العديدة، والغرفة التجارية الألمانية التى استطاعت ان تصبح جزءا من النمو التجارى والاقتصادى لمصر.

والآن اصل الى الدور العالمى لألمانيا والتى استطاعت ان تحققه برغم العديد من الصعوبات والتحيزات ولعلنا تذكر انه فى يناير ٢٠٠٢ صوت اعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخاب المانيا عضوا غير دائم فى مجلس الأمن واعتقد ان المانيا تطالب الآن بمقعد دائم فى المجلس وخاصة فى ضوء دورها القيادى فى الاتحاد الأوروبى اذ من المعروف ان المانيا بعد الوحدة تعد من الدول القائدة فى الاتحاد ليس فقط فى انها اكبر مساهم لميزانية الاتحاد بل لأن لها اكبر عدد من مقاعد البرلمان الأوروبى أنى لا أدعى أنى اخصائى في العلوم السياسية ولكن أود هنا، بحكم نشاطى الصناعى فى المانيا وقضائى أوقات طويلة هناك ان اعبر عن رأيى المتواضع فى دور المانيا فى الاتحاد أنى اعتقد ان تجربة اعادة توحيد شطرى المانيا عام ١٩٩٠ هى نموذج لعملية توحيد اوروبا عام ٢٠٠٤ بعد انضمام عشر دول جديدة، منها ثماني دول شيوعية من شرقى أوروبا بالاضافة إلى مالطة وقبرص إن هذا الاتجاه الى شرقى أوروبا إلى الدول التى كانت تسير فى تلك ـ الاتحاد السوفيتى، قد مرت به المانيا من قبل ومن ثم فهى تعرف تماما الثمن الذى تدفعه الدول الأوروبية التى بدأت رحلة الوحدة، ومنها بطبيعة الحال المانيا ـ لقد دفعت المانيا الغربية منذ عام الوحدة ١٩٩٠ مئات من المليارات لتنمية المقاطعات الخمسة فى المانيا الشرقية. وتطويرها.

واذا كانت المانيا تمر الآن ببعض المشاكل الاقتصادية فان ذلك بسبب ما تحمله دافع الضرائب فى الغرب لاعادة البنيان الاقتصادى/ الصناعى/ الاجتماعى لألمانيا الشرقية.

وهذا هو ما يحدث الآن بعد دخول دول شرقى أوروبا. ان هذه الدول، فى رأيى المتواضع، لايهمها الاتحاد الأوروبى كقوة سياسية واقتصادية تقف امام السيطرة الأمريكية، بل انها تنظر اليها على انها فرصة لتلقى معونات ودعوة الاستثمار ومن ثم فانها خفضت من نسبة الضرائب الصناعية برغم معارضة الدول الكبرى وخاصة المانيا التى رفضت فكرة تخفيض الضرائب ومن المعروف ان المانيا، كما ذكرت من قبل، هى أكبر مساهم فى ميزانية الاتحاد.

إن مجال الحديث عن دور المانيا فى منطقتنا وفى الاتحاد الاوروبى وفى العالم لاينتهي، فهى تحاول ان تخرج من النطاق القومى الضيق الذى ميز الماضى، الى نوع من الانفراج والتحرر نحو اطار عالمى يرمى اعضاؤه الى تحقيق العدل والسلام والمساواة.

■ **الكاتب رجل صناعة رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب**

جريدة الأهرام ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤